# الوحدة 7

# نظام الحكم

# أولاً: ماهية نظام الحكم، ونظام الحكم في الإسلام

# يُفرِّق الفقه الدستوري في العصر الحديث بين مصطلحين أساسيين: هما: مبادئ الحكم، ونظام الحكم (أو شكله)، حيث يُقصد بمبادئ الحكم: الأحكام والقواعد الكبرى التي يقوم عليها الحكم في الدولة، والتي تُصاغ على أساسها أنظمة الحكم أما نظام الحكم وشكله، فهو يشمل بالإضافة إلى مبادئ الحكم الواردة في الدستور، مجموعة أخرى من الأحكام التنظيمية التفصيلية التي يتكون منها بناء الحكم كله، والتي تتمثل في السلطات الحاكمة في الدولة، والتي يكون لكل منها اختصاصاتها ومهامها الخاصة بها والتي تعمل في مجموعها على تنفيذ مبادئ الحكم وتكريسها.

## نظام الحكم في الإسلام: هل اكتفى الإسلام بتقديم مبادئ عامة للحكم (دستور)؟ أم أنه قدم نظام حكم تفصيلي ثابت، لا مجال لتغيير جزئياته ولا كلياته، وأوجب شكلاً معيناً من أشكال الحكم؟

إن الإسلام قد قدم للناس مجموعة من **المبادئ العامة للحكم**، وترك المجال واسعاً أمام صياغة نظام خاص بالحكم في الدولة. فالإسلام مثلاً قد ألزم المسلمين **بتطبيق قاعدة الشورى في الحكم**، إلا أنه لم يتضمن نصوصاً وأحكاماً تفصيلية تتعلق بتحديد من هم أهل الشورى، كيفية تعيينهم وآلية ممارستهم لمهام عملهم، ومدى إلزامية رأيهم بالنسبة للحاكم، فهذه كلها مسائل يترك أمر تحديدها لكل دولة على حدة تبعاً لظروفها الخاصة بها، **وهذا ما يجعل النظام السياسي في الإسلام نظاماً مرناً** يتجاوب مع التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تطرأ في الدولة.

ونظام الحكم الوحيد الذي يعرفه الإسلام، هو الحكم القائم على دعامتين هما: طاعة أمر الله، واجتناب نواهيه، والشورى: أي أن يكون أمر الناس شورىً بينهم، فإذا قام الحكم على هاتين الدعامتين فهو حكم إسلامي خالص، ويُسمَّى بعد ذلك بالخلافة أو الإمامة أو الملك، فكل هذه التسميات تُعد تسميات صحيحة، لا غبار عليها

# ثانياً: المبادئ والأسس التي يقوم عليها نظام الحكم في المملكة العربية السعودية

يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل، والشورى، والمساواة، وفق الشريعة الإسلامية » كما يلي

## الشريعة الإسلامية:

بيَّن القرآن الكريم والسنة النبوية القيم الإسلامية والثوابت التي يقوم عليها النظام السياسي والدستوري الإسلامي، حيث أوضحت الشريعة الإسلامية حقوق الإنسان وواجباته، وحرياته الأساسية المتعلقة بكيانه المادي والفكري والمعنوي.

وقد كانت الشريعة الإسلامية دوماً مصدر إلهام لكبار القادة على مر الزمان، ومثالهم القائد الفرنسي نابليون الذي استفاد شخصياً من الشريعة الإسلامية بأن اقتبس منها قواعدَ وأحكاماً شرعية بُنِي عليها دستوره الخاص بدولته، والذي يعرف بدستور نابليون. فالفضل في هذا الدستور، يعود للشريعة الإسلامية وليس لنابليون. لذا؛ يمكننا القول بأن كلاًّ من الكتاب والسنة هما الأصل الذي تستمد منه المملكة العربية السعودية مرجعية حكمها، وذلك تطبيقاً للمبدأ القائل أن الإسلام دين ودولة.

## الشورى:

إن من أهم المبادئ الدستورية التي يقوم عليها نظام الحكم في المملكة العربية السعودية مبدأ الشورى، الذي يتعلق بالمشاورة واستطلاع الرأي. ويقصد بالشورى في أحد مفاهيمها استطلاع رأي ذوي الخبرة للتوصل إلى أقرب الأمور للحق، وهذه هي **الشورى الخاصة**:هي **الشورى الفنية الخاصة باستشارة أهل الرأي والخبرة في المسائل الفنية.**

أما النوع الآخر فهي **الشورى العامة** والتي **يقصد بها استطلاع رأي الأمة أو من ينوب عنها في الأمور المتعلقة بها**.

لذا فالشورى **تعتبر إحدى أهم الركائز الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم في الإسلام**،

وقد أخذت منذ نشأتها بمبدأ الشورى،ويعود هذا المبدأ إلى عهد المؤسس الملك عبد العزيز وذلك عندما دخل مكة المكرمة عام 1343هـ، حيث طالبه سكان مكة المكرمة بتكوين هيئة تضم في عضويتها نخبة من وجهائها، تكون مسؤولياتها انتخاب مجلس محلي، تُناط به مسؤولية النظر في الشؤون الداخلية.

## المساواة:

قد جاءت العديد من نصوص النظام الأساسي للحكم في المملكة لتكرس هذا المبدأ، إما بصورة عامة، أو بصورة خاصة، وفيما يتعلق بتطبيق مبدأ المساواة على المقيمين على أرض الدولة السعودية، فإنهم – على وجه العموم- يتمتعون بالمساواة في الحقوق والواجبات مع المواطنين السعوديين، باستثناء تلك الحقوق التي تثبت بطبيعتها للمواطنين فقط دون المقيمين؛ كالحق في تولِّي الوظائف العامة. أما المساواة أمام القانون وأمام القضاء، فقد كرَّسها النظام الأساسي للحكم لكلٍّ من المواطن السعودي والأجنبي المقيم، وذلك في المادة (47) التي تنصُّ على: « حق التقاضي مكفول بالتساوي للمواطنين والمُقيمين في المملكة، ويُبين النظام الإجراءات اللازمة لذلك »

4-العدل:

وقد أرسى الإسلام **قواعد العدل والمساواة بين الناس**، ذلك على اعتبار أن العدل هو أساس المُلك، وأنه من قبيل القيم والمثل العليا في المجتمع التي لا تتغير بتغير الزمان والمكان، كما فرض الله سبحانه وتعالى على أتباعه أن يسيروا في الحق ويلتزموا الصدق والأمانة

# الوحدة 8

# المبادئ المالية والاقتصادية ذات الطبيعة الدستورية

# أولاً: أسس النظام المالي والاقتصادي في المملكة العربية السعودية

1. يراعي المبادئ الأخلاقية والقيم النبيلة ويلتزم بالمحافظة على الفطرة السليمة، وتُعنَى تشريعاته بالحفاظ على المقاصد الخمسة الكبرى في الحياة وهي: الدين، والحياة، والعقل، والعِرض، والمال.
2. يقيم اعتباراً كبيراً لمبدأ الحلال والحرام، ويأمر المسلم أن يبذل بعض ماله في الزكاة، والصدقات والكفَّارات طمعاً في ثواب الآخرة، ويحذره من اكتساب المال ولو كان كثيراً عن طريق الربا بنوعَيْه: الفضل، والنسيئة (الفائدة)، والميسر (القمار)، وبيع المواد المحرَّمة، والحلف الكاذب، والدعاية بما هو خلاف الحقيقة، والغش، وبيع النجس، والسحر، والبغاء، وممارسة أنواع الفنون التي لا تُراعَى فيها الضوابط الشرعية

« أن النظام المالي والاقتصادي في المملكة يعتمد في تطبيقه وعدم مخالفته والخروج عليه على أمرين:

أولهما: **تربية المسلم وتقوية ضميره**، وخوفه من الله والدار الآخرة.

ثانيها: **تطبيق نظام عقوبات شرعية رادعة**

1. ينظر إلى المال والثروة بأنه نعمة وخير. ومع ذلك يبقى المال **سلاحاً ذا حدين**، فهو قد يكون خيرا عظيما للإنسان إذا استخدمه في **وجوه البر والخير وكسبه من طريق حلال**، كما قد يكون شراً كبيراً إذا **استخدمه الإنسان في المعاصي والآثام وفي المفاسد وأكل المحرمات**.
2. أن أساس المعاملات الاقتصادية هي علاقات تعاقدية تخضع لشروط العقد وأحكامه بصفة عامة والبيوع بصفة خاصة، ومن ثم يجب توثيقها بالكتابة والتسجيل أو غيرهما.

# ثانياً: المبادئ المالية والاقتصادية ذات الطبيعة الدستورية والتأصيل الشرعي لها

## استغلال الثروات الطبيعية

لذا تعمل المملكة العربية السعودية على استخراج خيرات الكون واستثمار ما في باطن الأرض من مصادر ومعادن.

## حرية الملكية الفردية وصيانتها

« تكفل الدولة حرية الملكية الخاصة وحُرمتها، ولا يُنزع من أحد ملكه إلا للمصلحة العامة، على أن يُعوَّض المالك تعويضاً عادلاً ». إن الاقتصاد السعودي يقوم على أساس **حماية الملكية الفردية للأفراد والدفاع عنها من أي اعتداء قد يقع عليها**، شريطة أن تكون الأموال قد وصلت صاحبها بطريق مشروع

## حماية الأموال العامة

« الحكم للأموال العامة حُرمتها، وعلى الدولة حمايتها، وعلى المواطنين والمقيمين المحافظة عليها ».

وتعرَّف الأموال العامة بأنها **تلك الأراضي التي ليست ملكاً لأحد، لذا فهي تعتبر من أملاك الله** فيقع على الدولة واجب حمايتها ويلتزم كل من المواطنين والمقيمين بصونها والمحافظة عليها.

أما حكم الأموال العامة في الشريعة الإسلامية، فقد أمر الإسلام السماح لأي أحد بتملُّكها بشرط أن يعمِّرها ويحييها خلال ثلاث سنوات، فإذا لم يحيها خلال هذه المدة نُزعت كما فعل الخليفة عمر وهذا الحكم ينسجم مع الغرض **الذي شرعه الله من وضع اليد على الأرض وتملكها**، فهو أراد بذلك إحياءها، ولم يرد تعطيلها وحجزها عن الإفادة منها واستثمارها.

## واجب الزكاة

تقوم بجمع أموال الزكاة من الأغنياء وتوزيعها على الفقراء، هذا في مجال المواشي والمزروعات. أما في مجال النقود، فقد ترك لصاحب المال إخراج زكاة ماله بنفسه.

1. **العدالة في فرض الضرائب**

وتقوم المملكة على تطبيق مبدأ العدالة في فرض الضرائب ، وذلك بأن تكون **متناسبة مع قيمة الثروة التي يملكها كل منهم ومقدارها**، وأن لا يتم اللجوء إلى فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الضرورية إلا في حالة الضرورة القصوى.

## الحرية الاقتصادية مع إشراف الدولة على النشاط التجاري

تشجع المملكة **الحرية الاقتصادية** حيث تمتنع عن التدخل المباشر لتحديد أسعار السلع والمشتريات المختلفة، إلا أنه يشترط لإعمال مبدأ عدم تدخل الدولة في تحديد الأسعار أن تكون الأسواق **تسير بوضع طبيعي فيها المنافسة الحرة وتكافؤ الفرص**، ويمتنع فيها الغش والاحتكار والتلاعب بالأسعار، أما إذا وقع شيء من الاحتكار وتمالؤ التجار على رفع الأسعار والتلاعب بالسوق، فعندئذ يجب على الدولة أن تتدخل وتمنع الظلم وتحدد الأسعار وذلك **دفعا للظلم والاستغلال**

فمن أهم القيود التي ترد على الحرية الاقتصادية **أن تقوم الدولة بالإشراف بنفسها على النشاط الاقتصادي** وذلك لمنع أصحاب رؤوس الأموال والأغنياء وأصحاب الشركات الكبرى من احتكار السوق والتلاعب بالبضائع والأسعار، ومنع الغش والظلم والخداع.

## حرية المشاركة في الأعمال المالية والاقتصادية

كما تسعى المملكة جاهدة إلى أن **تقوم بتفتيت الثروة** المالية لضمان عدم تركزها في يد فئة معينة من الأفراد، وأن يتم إعادة توزيعها بشكل دائم ومستمر وذلك من خلال تطبيق **نظام الزكاة والصدقات والكفارات والأوقاف والمواريث**.

## الاكتفاء الذاتي للدولة

ولهذا السبب تعمل المملكة جاهدة من أجل الحصول على **أرقى الوسائل التقنية والتكنولوجية والعلمية واستخدامها لزيادة الإنتاج وتحقيق الازدهار الاقتصادي**. كما تسعى المملكة إلى خلق حالة من التعاون الاقتصادي الكامل مع الدول الإسلامية الأخرى، وإقامة **سوق إسلامية مشتركة لهذه الغاية**، وذلك كخطوة أولى في طريق الاستغناء عن الدول الأجنبية.

## مشاركة المرأة في العمل الاقتصادي:

لا تمنع المملكة مشاركة المرأة في العمل، بشرط ان يتوافق مع طبيعة المرأة النفسية والعضوية تجنب الخلوة في العمل والاختلاط المباشر بالرجال، والتقيد باللباس الشرعي فلا يكون عملها في الخارج على حساب إهمالها لواجبات بيتها.

# الوحدة 9

# الحقوق والواجبات العامة

# أولاً: الحقوق العامة المقرَّرة في النظام الأساسي للحكم

## الحق في الحياة

## يراد بهذا الحق حماية الفرد في حياته من أي اعتداء قد يقع عليه في حله وترحاله، بأن يكون آمناً لا يخاف إلا ربه.

## الحق في المساواة

وقال عمر بن الخطاب: « متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا ». من هنا، يمكن القول أنه لا يجوز أن يتم التعدي على حرية أي فرد بالحبس أو بالحجز أو بالتوقيف **إلا بما يوجب ذلك نظاما أو شرعا**. وقد أكد النظام الأساسي للحكم على الحق في الحرية في المادة (36) منه، التي تنصُّ على: « عدم تقييد تصرفات أحد، أو توقيفه، أو حبسه، إلاَّ بموجب أحكام النظام ».

## الحق في تولي الوظائف العامة

يعتبر هذا الحق من قبيل الحقوق السياسية التي تثبت للفرد الذي يحمل **جنسية الدولة التي يقيم فيها باعتبار أن هذه الجنسية هي رابطة ولاء وانتماء**،

## الحق في إبداء الرأي

لكل فرد الحق في أن يبدي رأيه بحرية دون قيود تُفرض عليه، وأن يعرض شكواه على أيِّ شخص، سواء أكان قريباً أم مسؤولاً تنبيهاً إلى خطأ أو تصويباً له، فهو حق مشروع لكل مواطن، بل قد يتجاوز كونه حقاً إلى درجة الوجوب، أو الندب، بحسب الحالات والمواقف. ويمكن تحديد بعض الضوابط الشرعية والعرفية التي يجب مراعاتها عند ممارسة هذا الحق أهمها تحري الحق والصواب ابتغاء لمرضاة الله، اختيار الكلم الطيب، الرفق في الأمر كله، عدم تجاوز الأنظمة والتعليمات

## الحق في حرمة المسكن.

ولا يقتصر الحق في حرمة المسكن على عدم دخولها إلا بإذن أصحابها، بل إن الأمر **يتجاوز ذلك إلى تحريم التنصت والتجسس والاطلاع على بيوت الغير خلسة دون علمهم** وقد أكد النظام الأساسي للحكم على الحق في حرمة المسكن في المادة (37) أن: « للمساكن حرمتها، ولا يجوز دخولها بغير إذْنِ صاحبها ولا تفتيشها، إلا في الحالات التي يُبيّنها النظام ».

## الحق في التعلم والتعليم

يعتبر هذا الحق من **أهم الحقوق وأجلها**وقد ألزم النظام الأساسي للحكم الدولة بتوفير الحق في التعليم

## حق الكفالة لمن عجز الجميع عن كفالته

على الدولة أن تكفل الضعفاء والفقراء من رعاياها، وأن تقوم بتسديد ديونهم التي يعجزون عن تسديدها لسبب مشروع ومقبول.

## حق الرعاية الصحية

يتمثل هذا الحق في تقديم العلاج والدواء لمن يحتاجه، ضماناً لمجتمع سليم، معافىً من العلل والأمراض والأوبئة، لذا فقد نصَّت المادة (31) من النظام الأساسي للحكم على أن تُعنى الدولة بالصحة العامة، وتوفر الرعاية الصحية لكل مواطن.

# ثانياً: الواجبات العامة المقررة في النظام الأساسي للحكم

## واجب الحراسة

1. واجب محاربة التيارات الفكرية المنحرفة والسلوكيات الشاذة

## واجب الجهاد في سبيل الله

1. واجبات الدولة الإسلامية

يأتي في مقدمة هذه الالتزامات حماية العقيدة والمقدسات الإسلامية.

كما يدخل ضمن واجبات الدولة: تقوية ودعم التضامن العربي الإسلامي، مالياً وسياسياً ومعنوياً.

كما يفرض على الدولة الإسلامية **حماية حقوق الإنسان** وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

## واجبات الفرد في الدولة الإسلامية

أهمها **مبايعة الملك على كتاب الله وسنة رسوله** وعلى السمع والطاعة في العسر واليسر ، **وتربية أفراد الأسرة على أسس وأحكام الشريعة الإسلامية** السمحاء، **والحفاظ على الأموال العامة من أي اعتداء عليها، والدفاع عن الوطن وإعلاء راية العقيدة الإسلامية**.

# الوحدة 10

# سلطات الدولة

# أولاً: مفهوم السلطة وعلاقتها بالقانون

## تعريف السلطة

تُعرَّف السلطة على أساس أنها القدرة على الفعل الإرادي، فهي تدل في المجال السياسي على ظاهرة الأمر والخضوع التي تؤدي إلى إيجاد علاقات غير متكافئة بين الحاكمين والمحكومين.

وتعتبر السلطة من المعطيات المباشرة للوجدان العام، إذ يتكلم الفلاسفة عن وجود **ميل فطري** لدى الأشخاص في المجتمع نحو الخضوع لقوة منظمة.

ويمكن تحليل مفهوم السلطة **من خلال ثلاثة مستويات**.

المستوى الأول يتمثل **بالقوة** أي القدرة على الإكراه،

والمستوى الثاني يتمثل **بالقانون** إذ يجب أن تخضع القوة التي تحملها السلطة إلى قاعدة قانونية تقنِّنها وتحدد الأشخاص الذين يمارسونها،

المستوى الثالث **بالشرعية** التي تقوم على أساس إدخال مبدأ الرضا العام ضمن معطيات السلطة والاعتراف بها

لذا، تُعرَّف السلطة بأنها: قدرة القادة السياسيين، أو الدينيين (العلماء) بأن يجعلوا الناس يعملون أشياء لا يمكن لهم القيام بها من تلقاء أنفسهم، وبمعنى آخر، أن يكون لدى هؤلاء القادة صفة أساسية، وهي القدرة على ممارسة القوة.

العلاقة بين السلطة والقانون:

القانون هو عبارة عن ظاهرة اجتماعية، يرتبط وجوده بوجود الجماعة، ينشأ معها ويتطور بتطورها.

إلا أن القانون يبقى دائماً بحاجة إلى قوة لضمان تطبيق نصوصه، تتولاها السلطة العامة، والتي تمارس المهامَّ التالية:

1. أن تقوم السلطة بمهمة استنباط فكرة القانون وبلورتها على شكل قواعد سلوك عامة ومجردة تطبق على جميع الأفراد على قدم المساواة تسمى **قوانين وأنظمة**.
2. أن تضمن **تنفيذ تلك القواعد السلوكية في القوانين والأنظمة التي تحكم سلوك الأفراد**

من هنا يقوم مبدأ التلازم بين فكرة السلطة وفكرة القانون، فالسلطة طالما بقيت أمينةً لفكرة القانون، وتطبقها دون تعسف أو إكراه، فإنها تجد سندها النفسي لدى الأفراد دون صعوبة، وتُبقي على شرعيتها، وقبول الأفراد لها، ولكن عندما يبدأ سلوك هذه السلطة يتعارض مع ما توجبه فكرة القانون من نصوص وأحكام، فإنها ستتعرض لاحتمالات عدم الرضا عنها، وفقدانها لشرعيتها الدستورية.

# ثانياً: مبدأ الفصل بين السلطات

تعود الجذور التاريخية لهذا المبدأ إلى عصر **الفلسفة الإغريقية**، حيث ارتبط باسم الفقيه الفرنسي **مونتيسكيو** ، ويقوم هذا المبدأ على فكرة أن وظائف الدولة يجب أن تتوزع على هيئات مختلفة ومستقلة، مع إقامة التوازن بينها، لكي لا تتفرَّد إحداها بالحكم، مما قد يؤدي إلى وقوع اضطرابات، وثورات ضد السلطة المطلقة.

**ويقوم مبدأ الفصل بين السلطات على المرتكزات التالية:**

1. تقسيم السلطات العامة في الدولة إلى ثلاث سلطات: التشريعية، التنفيذية، القضائية، وتحديد المهام الأساسية التي تضطلع بها كل سلطة على حدة.
2. تحديد الأشخاص القائمين على إدارة كل سلطة **بشكل مستقل عن السلطات الأخرى**
3. قيام كل سلطة **بمراقبة السلطات الأخرى أثناء مباشرتها لمهام عملها.**

**تعريف مبدأ الفصل بين السلطات:**

توزيع وظائف الدولة على هيئات منفصلة، تستقل كل منها عن الأخرى في مباشرة وظيفتها، بحيث يتحقق داخل الدولة سلطة تشريعية (تنظيمية)، تتمثل مهامُّها في وضع القوانين (الأنظمة)، وسلطة تنفيذية تتمثل مهامُّها في تنفيذ القوانين (الأنظمة)، وسلطة قضائية تتمثل مهامُّها في الفصل في النزاعات .

**مزايا مبدأ الفصل بين السلطات**

1. صيانة الحقوق والحريات ومنع الظلم والاستبداد
2. إتقان الدولة لوظائفها بتحقيق قدر من التخصص في مجال العمل.
3. احترام القوانين فإن كل سلطة تهتم بتطبيق القوانين والأنظمة ذات الصلة بعملها.
4. تجسيد الديمقراطية.

**الانتقادات الموجهة إلى مبدأ الفصل بين السلطات:**

1. توزيع السلطات بين هيئات مختلفة في الدولة من شأنه أن يعمل على تفتيت السلطة و إضعافها.

أن توزيع السلطة على هيئات متعددة من شأنه أن يسهم في التهرب من المساءلة والمحاسبة لتلك السلطات   
**صور مبدأ الفصل بين السلطات**

1. **الفصل الجامد بين السلطات :** هو الفصل الذي تكون به كل سلطة من سلطات الدولة مستقلةً استقلالاً كاملاً ومطلقاً عن بعضها البعض، بحيث لا يكون هناك أيُّ مظهر من مظاهر التعاون أو التداخل بين السلطات، كما هو الحال في **النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الأمريكية**
2. **الفصل المرن بين السلطات:** فهو الفصل الذي يقوم على أساس وجود قدر من التعاون والتداخل بين سلطات الدولة، وتحديداً السلطتين: التشريعية، والتنفيذية، كما هو الحال في النظام الديمقراطي النيابي.

**ثالثاً: توزيع السلطات في المملكة العربية السعودية (مهم جدا)**

1. السلطة التنظيمية (التشريعية)، التي تتكون من: مجلس الشورى، ومجلس الوزراء.
2. والسلطة التنفيذية( الحكومة ومجلس الوزراء)
3. والسلطة القضائية (المحاكم والهيئات القضائية)

## السلطة التنظيمية (التشريعية) مهم

أسندت السلطة التنظيمية في بداية الأمر **لمجلس الشورى عند تشكيله لأول** مرة عام 1346هـ، قبل أن ينتقل الجزء الأكبر ويُعتبر مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية بمثابة السلطة التشريعية أُحادية المجلس، ويتألف من 150 عضوا، ً ورئيس المجلس، يتم تعيينهم جميعاً من قِبَل الملك لفترة أربع سنوات، وينبغي أن يكون نصفهم أعضاء جدد.

وفي البداية، **كان عدد أعضاء مجلس الشورى 60 عضوا**، قبل أن يتم زيادة عدد الأعضاء ليصبحوا 120 عضوا، ومن ثم **150 عضواً موجودين حالياً في المجلس ويتم اختيارهم من قبل الملك** على أن لا يقل تمثيل المرأة فيه عن 20% من عدد الأعضاء. ويوجد في مجلس الشورى **12 لجنة** يتعاملون مع قضايا مختلفة متعلقة بحقوق الإنسان، والتعليم، والثقافة، والمعلومات، والمسائل الصحية والاجتماعية، والخدمات، والمرافق العامة، والشؤون الخارجية، والأمن والإدارة، والشؤون الإسلامية، والاقتصاد والصناعة.

المهمة الأساسية لمجلس الشورى **في تقديم المشورة والرأي الاستشاري للملك فيما يتعلق بالسياسات العامة للدولة والتي تحال إليه من رئيس مجلس الوزراء** ودراسة الأنظمة واللوائح، واقتراح ما يراه بشأنها وتفسير الأنظمة. كما يقوم المجلس بدراسة القوانين والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات، ويقوم بإصدار الأنظمة اللازمة وتعديل القائم منها بعد الحصول على موافقة الملك عليها بموجب مرسوم ملكي، لتُنشر فيما بعد في **الجريدة الرسمية لغايات دخولها حيز النفاذ**.

**وتتم مناقشة المسائل السياسية في مجلس الشورى بموجب أمر ملكي أو بناء على دعوة من أعضاء المجلس، حيث يكون قرار المجلس رسمياً بعد** تصويت الأغلبية لصالحه، **ثم يُحوَّل إلى رئيس الوزراء (الملك أو نائبه) لينظر فيه مجلس الوزراء، فإذا وافق كلا المجلسين (مجلس الشورى ومجلس الوزراء) على قرار ما، يتم** إرساله إلى الملك للمصادقة عليه، **وفي حالة عدم الموافقة، يقرر الملك ما يراه مناسبا**

ويتطلب اقتراح قانون ما، أو سياسة، أو مسودة تعديل ما مجموعه 10 من أعضاء مجلس الشورى على الأقل، حيث يقوم المجلس بدراسة القوانين، والمعاهدات، والاتفاقيات الدولية، والامتيازات، ويقوم بإصدار الأنظمة اللازمة، وتعديل القائم منها، بعد الحصول على موافقة الملك عليها بموجب مرسوم ملكي، لتُنشر فيما بعد في الجريدة الرسمية لغايات دخولها حيِّز النفاذ.

## السلطة التنفيذية

تتمثل السلطة التنفيذية في المملكة العربية السعودية بالملك، ومجلس الوزراء، حيث يتولى الملك رئاسة مجلس الوزراء، ويعاونه في مهامِّ عمله أعضاء المجلس، ويُعيِّن الوزراء، وتتم إقالتهم بموجب مرسوم ملكي لفترة أربع سنوات، والعديد منهم من أفراد العائلة المالكة.

وقد حدد النظام الأساسي للحكم صلاحيات مجلس الوزراء فيما يتعلق بإدارة شؤون الدولة الداخلية والخارجية وعملية تنظيم الأجهزة الحكومية المختلفة وضمان والتنسيق والتعاون بينها.

أما مكتب الملك فيُسمَّى الديوان الملكي، حيث تتم فيه مناقشة كافة المسائل التشريعية المقدمة، أو الصادرة بموجب مراسيم ملكية، ويجوز للمواطنين اللجوء إلى الديوان الملكي للاحتجاج على أمر من الأمور ذات الصلة بإدارة الدولة، وعرض مشاكلهم وشكواهم على الملك قاصدين حلها.

ويتم تعيين الوزراء، وقبول استقالاتهم، وإقالتهم من مناصبهم في المملكة العربية السعودية بموجب مراسيم ملكية لفترة أربع سنوات، أو لغاية إقالتهم، وتكون قرارات مجلس الوزراء نافذةً بعد موافقة الملك عليها.

السلطة القضائية

يستند النظام القضائي في المملكة العربية السعودية **على الشريعة الإسلامية**، حيث نص النظام الأساسي للحكم أن **القضاء سلطة مستقلة**، وأنه لا سلطان على قرارات القضاة سوى الشريعة الإسلامية. كما يكفل النظام الأساسي لكل من المواطن والأجنبي المقيم حق التقاضي، على أن يكون الإفتاء في المملكة مستنداً على كتاب الله تعالى وسنة رسوله ويمثل السلطة القضائية في المملكة العربية السعودية مجلسٌ يسمى مجلس القضاء الأعلى والذي **يتألف من 12 قاضاً يقوم الملك** بتعيينهم على ضوء توصيات أعضاء المجلس وتنسيباتهم. فالملك يعتبر المرجع القضائي الأخير، إذ يثبت له الحق الدستوري في منح العفو، في حين يحق لمجلس القضاء الأعلى تعيين القضاة ونقلهم وترقيتهم وعزلهم .

ويتألف نظام المحاكم السعودية من ثلاثة مستويات، وأكثرها عدداً وأهميةً هي محاكم الدرجة الأولى، التي تنظر في أغلب القضايا في النظام القانوني في الدولة، وتتألف من المحاكم العامة، والمحاكم الجزائية، ومحاكم الأحوال الشخصية، والمحاكم التجارية والعُمَّالية، وفي المستوى الثاني هناك محاكم الاستئناف، التي تقبل الطعن بالأحكام الصادرة عن محاكم الدرجة الأولى، وفي المستوى الثالث المحكمة العليا، والتي هي أعلى محكمة في النظام القضائي السعودي. وبالإضافة إلى القضاء الشرعي السعودي، هناك ديوان المظالم الذي ينظر في القضايا المتعلقة بالحكومة باعتباره يمثل القضاء الإداري السعودي، كما يوجد لجان متعددة ضمن وزارات الدولة، وغرف التجارة فيها، يُسند إليها مهمة الفصل في بعض أنواع النزاعات القانونية؛ كالنزاعات العُمَّالية.

# الوحدة 11

# تابع سلطات الدولة

يختلف منصب الملك في المملكة العربية السعودية عن باقي الأنظمة الملكية؛ بأنَّه يُلقَّب بخادم الحرمين الشريفين، وبأنه يستمد سلطاته وصلاحياته من كتاب الله الحكيم، وسنة نبيه .

# أولاً: الملك في المملكة العربية السعودية (مهم)

تتولى دساتير الدولة تحديد الشروط الواجب توافرها في رئيس الدولة سواء من حيث السن أو المؤهلات العقلية أو السياسية وذلك في الدول الجمهورية. أما دساتير الدول الملكية فتركز بصورة أساسية على **الشرط الوراثي**، وبأن سلالة المُلك **تكون محصورة في أسرة واحدة هي الأسرة الحاكمة**، تنتقل بالوراثة بعد وفاة الحاكم إلى التالي على العرش حسب الترتيب المشار إليه في دستور كل دولة. كما نص نظام الحكم على أن: « نظام الحكم في المملكة العربية السعودية ملكي، وأن الحكم فيها يكون من أبناء **الملك** المؤسِّس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود، وأبناء الأبناء، حيث يُبايع الأصلح منهم للحكم، على كتاب الله تعالى، وسنة رسوله ».

« ويطلق على رئيس الدولة في المملكة العربية السعودية لقب الملك، ومنذ عام 1407 هـ، قام الملك فهد بإضافة عبارة **خادم الحرمين الشريفين** لتسبق لقب الملك، فيقال خادم الحرمين الشريفين الملك.

## اختيار الملك في المملكة العربية السعودية

يلزم توافر شرطين اثنين فيمن يُبايَع ملكاً على البلاد، هما: شرط الوراثة، وشرط الأصلح للحكم. إلا أنه وفي حالات معينة تتدخل هيئة البيعة في اختيار الملك بصورة مباشرة، وذلك في حالات استثنائية أربع، هي:

* الحالة الأولى: عند وفاة الملك، تقوم هيئة البيعة بالدعوة لمبايعة ولي العهد ملكاً على البلاد.
* الحالة الثانية: عند صدور تقرير طبي يثبت بصورة قاطعة عدم قدرة الملك على ممارسة سلطاته، تقوم هيئة البيعة بإعداد محضر إثبات بذلك وعندئذ تنتقل مباشرة سلطات الملك **بصفة مؤقتة إلى ولي العهد لحين شفاء الملك**. فإذا ثبت أن الملك قد تجاوز الأسباب الصحية، عندئذ يستأنف الملك ممارسة سلطاته أما إذا أثبت التقرير الطبي أن **عدم قدرة الملك على ممارسة سلطاته** تعد حالة دائمة، فعلى هيئة البيعة إعداد محضر إثبات لذلك وعندئذ تدعو الهيئة **لمبايعة ولي العهد ملكاً على البلاد**، على أن تتم هذه الإجراءات في مدة لا تتجاوز أربعة وعشرين ساعة
* الحالة الثالثة: إذا توفرت القناعة لدى هيئة البيعة بعدم قدرة الملك وولي عهده على ممارسة سلطاتهما لأسباب صحية، عندئذٍ يتولى المجلس المؤقت للحكم إدارة شؤون الدولة، لحين شفاء أيٍّ منهما. فإذا ثبت أن الملك أو ولي العهد قد تجاوز الأسباب الصحية ، وعندئذ يستأنف أيٌّ منهما ممارسة سلطاته الدستورية أما إذا أثبت التقرير الطبي أن عدم قدرة كل من الملك وولي العهد تقوم الهيئة خلال **مدة لا تتجاوز سبعة أيام باختيار الأصلح للحكم من أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود** وأبناء الأبناء والدعوة إلى مبايعته ملكاً على البلاد
* الحالة الرابعة: في حالة **وفاة الملك وولي العهد في وقت واحد** تقوم هيئة البيعة وخلال مدة لا تتجاوز سبعة أيام **باختيار الأصلح للحكم من أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود**

## سلطات وصلاحيات الملك في المملكة العربية السعودية

## أولا: سلطات الملك المتعلقة بحراسة الدين:

وفي هذا الصدد لابدَّ من التأكيد على أن الملك في السعودية ليس خادماً للمسلمين فقط في الحدود الجغرافية للمملكة العربية السعودية، ولكنه خادم لهم في كافة أنحاء المعمورة،

## ثانيا: سلطات الملك المتعلقة بسياسة الدنيا:

## 1- صلاحيات الملك باعتباره رئيسا للدولة

1. يقوم **بسياسة الأمة سياسة شرعية طبقاً لأحكام الإسلام**، ويُشرف على تطبيق الشريعة الإسلامية .
2. يختص الملك باختيار ولي العهد وإعفائه من منصبه، وتكليفه القيام ببعض الأعمال.
3. يعتبر الملك **القائد الأعلى لكافة القوات العسكرية**، وله بهذه الصفة أن يُعين الضباط وأن يُنهي خدماتهم
4. **يستقبل الملك ملوك الدول ورؤسائها ويعين ممثليه لدى الدول ويقبل اعتماد ممثلي الدول لديه**.
5. يمنح الملك الأوسمة، ويعلن حالة الطوارئ والتعبئة العامة والحرب.
6. يثبت للملك بصفته رئيساً للدولة الحق الدستوري في **إصدار الأنظمة وإبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية ومنح الامتيازات على اختلاف أنواعها**، حيث يمارس هذه الصلاحيات بموجب مراسيم ملكية.

## صلاحيات الملك بصفته رئيسا للسلطة التنفيذية:

1. الملك هو رئيس مجلس الوزراء، ويعاونه في أداء مهامه أعضاء مجلس الوزراء.
2. يقوم الملك بتعيين نواب رئيس مجلس الوزراء، والوزراء، ويعفيهم من مناصبهم بأمر ملكي.
3. يعين الملك من هم في **مرتبة الوزراء ونواب الوزراء ومن هم في المرتبة الممتازة**.
4. يراقب الملك تنفيذ كل ما يصدر عن مجلس الوزراء من أنظمة وقرارات، ويقوم الملك بإصدار لوائح داخلية لبعض الهيئات؛ كهيئة الرقابة، والتحقيق، وهيئة التأديب، وديوان المراقبة العامة باعتباره رئيساً لمجلس الوزراء.

## صلاحيات الملك باعتباره مرجعا للسلطات الثلاث في الدولة:

1. يُعيّن الملك رئيس مجلس الشورى، ونائبه، والأمين العام للمجلس، ويصدر اللائحة الداخلية لتنظيم عمل مجلس الشورى، ويعتمد الموازنة السنوية للمجلس، ويحدد قواعد الصرف. كما يقوم الملك أيضاً بدعوة كلٍّ من مجلس الشورى، ومجلس الوزراء، لاجتماع مشترك لمناقشة ما يراه من أمور.
2. ويمارس الملك صلاحيات دستورية على السلطة القضائية فيقوم بتعيين القضاة بناء على اقتراح من المجلس الأعلى للقضاء، ويقرر ترقيتهم وعزلهم وإحالتهم على .

* **القيود التي ترد على ممارسة الملك لصلاحياته الدستورية في المملكة العربية السعودية:**

إن الملك الحاكم في السعودية مقيد في أحكامه بقيدين رئيسين هما: الشريعة (أي حكم الله)، والشورى (أي رأي الأمة).

# ثانياً: وليُّ العهد في المملكة العربية السعودية

**ذلك الشخص الذي يحل محل الملك حكماً في حالة غيبته الدائمة عن العرش**،

وتؤُول رئاسة الدولة في المملكة العربية السعودية إلى ولي العهد، عند وفاة الملك، أو عند ثبوت عدم قدرته على ممارسة سلطاته، إذ يتولى ولي العهد سلطات الملك عند وفاته بعد أن تتم مبايعته .أما التكييف الدستوري للبيعة، فهي تتمثل في **إبرام عقد** يكون طرفاه الملك من جهة والشعب السعودي من جهة أخرى، وتتضمن **عملاً متبادلاً يقوم به كلٌ من الحاكم والشعب**، فالبيعة هي إذاً **شرط أساسي ولازم لاكتساب صفة الملك**، بحيث لا يحق لولي العهد أن يتولى منصب ملك البلاد دستورياً إلا بعد إتمام إجراءات البيعة.

## اختيار ولي العهد:

يتم اختيار ولي العهد بالاستناد إلى النظام الأساسي للحكم ونظام هيئة البيعة، وذلك باتباع الإجراءات التالية :

* أن يكون المرشح لولي العهد من أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود، وأبناء الأبناء.
* أن يختار الملك بعد مبايعته، وبعد التشاور مع أعضاء هيئة البيعة، واحداً أو اثنين، أو ثلاثة، ممن يراه لولاية العهد، ويعرض هذا الاختيار على الهيئة لتقوم بترشيح واحد منهم بالتوافق، لتتم تسميته ولياً للعهد.
* في حالة عدم ترشيح الهيئة لأيٍّ من مرشحي الملك، فعليها ترشيح من تراه مناسباً ولياً للعهد.
* وفي حالة عدم موافقة الملك على من رشَّحته الهيئة، فعلى الهيئة التصويت على من رشحته، وواحد يختاره الملك، وتتم تسمية الحاصل من بينهما على أكثر الأصوات ولياً للعهد.
* تتم البيعة للأصلح للحكم، على كتاب الله تعالى وسنة رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم.

**مهام ولي العهد**

لم يتضمن النظام الأساسي للحكم صلاحيات محددة لولي العهد، حيث اكتفت المادة (5) من النظام بالقول أنه يجب على **ولي العهد أن يكون متفرغاً لولاية العهد**، وأن عليه أن يباشر المهام التي يكلفه بها الملك. ويمكن تحديد المهام والمسؤوليات التي يمكن أن يباشرها ولي العهد بما يلي:

* أن يفوضه الملك بعض صلاحياته الدستورية لممارستها بموجب أمر ملكي.
* أن يقوم الملك بإنابته لإدارة شؤون الدولة ورعاية مصالح الشعب بموجب أمر ملكي وذلك في حالة سفره إلى خارج المملكة. وفي حالة الإنابة، **يحمل ولي العهد لقب نائب خادم الحرمين الشريفين**.
* أن يتولى ولي العهد أي منصب عام يتم تكليفه به من قبل الملك، حيث أصبح عرفاً دستورياً أن يتولى ولي العهد منصب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء.
* أن يتولى ولي العهد إدارة شؤون الدولة بصفة مؤقتة إذا ما أثبتت التقارير الطبية عدم قدرة الملك على ممارسة سلطاته الدستورية.

# الوحدة 12

# مجلس الوزراء

# أولاً: نشأة وتطور مجلس الوزراء

1. تشكل أول مجلس وزراء في المملكة عندما أصدر الملك عبد العزيز أمراً ملكياً **عام 1373**هـ ينص على إنشاء مجلس للوزراء تحت رئاسة ولي العهد الأمير سعود بن عبد العزيز وعضوية جميع الوزراء المكلفين، وذلك للنظر في جميع الشؤون الداخلية والخارجية المتعلقة بالدولة.
2. صدر النظام الحالي لمجلس الوزراء لعام 1414هـ .

## مجلس الوكلاء:

إن أول ما أنشئت السلطة التنفيذية في المملكة كانت على شكل مجلس خاص سمي مجلس الوكلاء، حيث أنشئ هذا المجلس عام 1350 هـ والتي تبناها الملك عبد العزيز بعد دخوله الحجاز. وقد كان الهدف من إنشاء مجلس الوكلاء مواجهة التوسع المستمر في مهام الحكومة المختلفة وأعمالها. وقد تألف مجلس الوكلاء في بداية الأمر من الرئيس (النائب العام) ووكيل وزارة الخارجية ووكيل وكالة المالية ووكيل مجلس الشورى، وقد كانت اختصاصات المجلس في ذلك الوقت مقتصرة فقط على رسم السياسة الداخلية للدولة دون التطرق للسياسة الخارجية وإبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

# ثانياً: تشكيل مجلس الوزراء

## رئيس مجلس الوزراء:

إن رئيس مجلس الوزراء السعودي هو الملك، الذي يجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة مجلس الوزراء.

## نواب رئيس مجلس الوزراء:

لم ينص نظام مجلس الوزراء على عدد محدد لنواب رئيس مجلس الوزراء، ولكن جرت العادة أن يكون للرئيس نائبان: نائب أول، ونائب ثان، كما أصبح عُرفاً دستورياً أن يشغل ولي العهد منصب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء.

## الوزراء العاملون، ووزراء الدولة، الذين يُعينون أعضاء في مجلس الوزراء بأمر ملكي:

**ويُقصد بالوزراء العاملين:** الوزراء الذي يحملون الحقائب الوزارية المختلفة؛ كالدفاع والصحة والتعليم.

**أما وزراء الدولة، فهم وزراء بلا وزارة،** إذ يُعدون أعضاء في مجلس الوزراء، ويتمتعون بكافة الصلاحيات الدستورية التي يتمتع بها الوزراء العاملون، ويشتركون في اجتماعات مجلس الوزراء وفي المداولات والنقاش والتصويت، إلا أنه لا تُسند إليهم حقائب وزارية محددة.

## مستشارو الملك الذين يعينون أعضاء في مجلس الوزراء بأمر ملكي:

فعلى الرغم من وجود نص في نظام مجلس الوزراء يقضي بإشراك مستشاري الملك في مجلس الوزراء، إلا أنه لم يشترك أيُّ مستشار في مجلس الوزراء منذ فترة طويلة، ومع ذلك فلا يوجد ما يمنع أن يتضمن مجلس الوزراء مستشارين للملك، يعينون أعضاء في مجلس الوزراء بأمر ملكي.

## شروط العضوية في مجلس الوزراء ومدتها (مهم)

1. أن يكون سعودي الجنسية بالأصل والمنشأ.
2. أن يكون من المشهود لهم بالصلاح والكفاية.
3. ألاَّ يكون محكوماً عليه بجريمة مخلَّة بالدين والشرف.

أما عملية تعيين أعضاء مجلس الوزراء وإعفائهم من مناصبهم وقبول استقالاتهم، فتتم بأمر ملكي وذلك، حيث لا يباشر أعضاء مجلس الوزراء مهام أعمالهم الوزارية إلا بعد أن يؤدوا اليمين القانونية.

أما مدة العضوية في مجلس الوزراء، ألاَّ تزيد عن أربع سنوات، يتم خلالها إعادة تشكيل المجلس بأمر ملكي، وفي حالة انتهاء المدة قبل إعادة تشكيله يستمر أعضاء المجلس من الوزراء في أداء أعمالهم حتى تتم إعادة التشكيل.

## اجتماعات مجلس الوزراء: (مهم)

يُعد مجلس الوزراء هيئةً جماعيةً، يمارس اختصاصاته وصلاحياته وفق الأنظمة المعمول بها، وذلك من خلال اجتماعات دورية يعقدها لهذه الغاية. ويكون حضور اجتماعات مجلس الوزراء حقاً خاصاً بأعضائه فقط، وبالأمين العام لمجلس الوزراء. إلا أنه يجوز بناءً على طلب رئيس الوزراء، أو أحد الأعضاء بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء السماح لأحد المسؤولين أو الخبراء بحضور جلسات المجلس لتقديم ما لديه من معلومات، على أن يكون حق التصويت خاصاً بالأعضاء فقط.

ولا تعتبر اجتماعات مجلس الوزراء صحيحة وقانونية **إلا بحضور ثلثي أعضائه،** كما لا تكون قرارات المجلس نظامية إلا إذا صدرت **بأغلبية الوزراء الحاضرين لاجتماع المجلس.** وفي حالة تساوي الأصوات، يكون للرئيس صوت الترجيح. وفي **حالات استثنائية معينة**، يكون انعقاد مجلس الوزراء صحيحاً بحضور نصف أعضائه، ولا تكون قراراته قانونية ونظامية في هذه الحالة إلا إذا حصلت على موافقة ثلثي أعضائه الحاضرين، ولرئيس مجلس الوزراء تقدير تلك الحالات الاستثنائية .

# ثالثاً: صلاحيات مجلس الوزراء والوزراء

## اختصاصات مجلس الوزراء في الشؤون التنظيمية:

والتي تشمل إصدار الأنظمة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات وتعديلها بموجب مراسيم ملكية بعد دراستها من مجلس الوزراء. كما أعطى النظام الحق لكل وزير بتنظيم أعمال وزارته من خلال حقه في اقتراح مشروع نظام، أو لائحة تتعلق بأعمال وزارته، وفي اقتراح ما يرى مصلحةً من بحثه في المجلس الوزاري، وذلك بعد الحصول على موافقة رئيس مجلس الوزراء على اقتراحه.

# اختصاصات مجلس الوزراء في الشؤون التنفيذية:

1. مراقبة تنفيذ الأنظمة واللوائح والقرارات.
2. إحداث المصالح العامة و ترتيبها.
3. متابعة تنفيذ الخطة العامة للتنمية.

## اختصاصات مجلس الوزراء في الشؤون المالية

1. الموافقة على القروض التي تمنحها الحكومة في الداخل والخارج.
2. إقرار الميزانية السنوية للدولة، ، بحيث تصدر الميزانية والتعديلات بمرسوم ملكي.
3. الموافقة على القروض التي تنوي الحكومة عقدها مع أي جهة، سواء أكانت داخلية، أو خارجية.

## صلاحيات مجلس الوزراء في الشؤون الخارجية للدولة

1. المحافظة على السيادة الوطنية للدولة، واستقلاليتها في تصريف شؤونها الداخلية والخارجية.
2. المشاركة الفعالة في تثبيت دعائم الأمن والسلم الدوليَّيْن، عن طريق التعاون مع أشخاص القانون الدولي.
3. تحقيق التضامن العربي الإسلامي، والدفاع عن قضايا الأمة المشتركة في المحافل الدولية.

## صلاحيات رئيس مجلس الوزراء:

1. يترأَّس اجتماعات مجلس الوزراء، وينوب عنه أحد نائبيه في حالة غيابه.
2. يقوم بتعيين أعضاء مجلس الوزراء، وإعفائهم من مناصبهم، وقبول استقالاتهم بأمر ملكي.
3. يقوم بمحاسبةِ الوزراء عن إدارتهم لكافة الشؤون المتعلقة بوزاراتهم.
4. التوقيع على كافة قرارات مجلس الوزراء، والأمر بتبليغها إلى الجهات صاحبة الاختصاص.
5. مراقبة تنفيذ الأنظمة والقرارات التي تصدر عن مجلس الوزراء.
6. استلام تقرير سنوي من جميع الوزارات، والأجهزة الحكومية، خلال تسعين يوماً من بداية كل سنة مالية .

## صلاحيات عضو مجلس الوزراء:

1. **هو منصب سياسي وليس حكومياً أو مهنياً**، فالوزير يشترك مع بقية الوزراء في المجلس في رسم السياسة العامة للحكومة على الصعيدين الداخلي والخارجي، **بالإضافة إلى إدارته المباشرة لمهام ومسؤوليات وزارته الخاصة به**.
2. يمارس الوزير أيضاً صلاحيات تشريعية تتمثل في اقتراح مشروع نظام، أو لائحة يتعلق بأعمال وزارته، وله أن يبدي وجهة نظره من مشاريع أنظمة أخرى تُطرح للنقاش في مجلس الوزراء، وذلك بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء .
3. يمكن للوزير أن ينيب وزيراً آخر عنه في حضور جلسات مجلس الوزراء، وذلك بعد الحصول على موافقة رئيس مجلس الوزراء على ذلك، ويتولى نائب الوزير ممارسة كافة صلاحيات الوزير في حالة غيابه.

# رابعاً: حقوق أعضاء مجلس الوزراء وواجباته

يتم تعيين أعضاء مجلس الوزراء وإعفائهم من مناصبهم وقبول استقالاتهم بأمر ملكي، ويتقاضى أعضاء مجلس الوزراء أثناء مدة عضويتهم راتباً شهرياً، ومكافآت، وبدلات، وكذلك الإجازات التي يستحقها أعضاء مجلس الوزراء.

**واجبات أعضاء مجلس الوزراء:**

1. لا يجوز لعضو مجلس الوزراء **الجمع بين عضوية مجلس الوزراء وأية وظيفة حكومية أخرى**، إلا إذا رأى رئيس مجلس الوزراء أن الضرورة تدعو إلى ذلك.
2. أنه لا يجوز لعضو مجلس الوزراء أثناء توليه العضوية **أن يشتري أو يستأجر مباشرة أو بالواسطة أو بالمزاد العام أياً كان من أملاك الدولة**، كما لا يجوز له أن **يبيع أو يؤجر أي شيء من أملاكه إلى الحكومة**، وليس له مزاولة أي عمل تجاري أو مالي أو قبول العضوية في مجلس إدارة أي شركة أثناء عضويته في مجلس الوزراء.

# الوحدة 13

# مجلس الشورى

# أولاً: نشأة مجلس الشورى وتطوره

1. يُعتبر المجلس الأهلي الذي نشأ عقب دخول الملك عبد العزيز إلى مكة المكرمة، عام 1343هـ النواة الأولى لمجلس الشورى السعودي
2. تلا ذلك المجلس أول تنظيم رسمي لمجلس الشورى في عهد الملك عبد العزيز، عام 1345هـ، عُرف باسم المجلس الاستشاري، والذي تكوَّن من أعضاء غير متفرغين.
3. في عهد الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود تم الإعلان عن إقامة نظام جديد لمجلس الشورى، بمناسبة صدور نظام مجلس الشورى الحالي عام 1412هـ، والذي يتكون من (30) مادةً تتضمن أحكاماً حول عدد الأعضاء فيه، وطريقة اختيارهم، وشروط العضوية في مجلس الشورى، ومدة العضوية، واختصاصات المجلس، وكيفية مباشرته لأعماله.

# ثانياً: تشكيل مجلس الشورى (مهم)

## عدد أعضاء مجلس الشورى، وطريقة اختيارهم:

يتكون مجلس الشورى من رئيس، ومائة وخمسين عضواً، يختارهم الملك من أهل العلم والخبرة والاختصاص، على ألاَّ يقل تمثيل المرأة فيه عن 20 بالمائة من عدد الأعضاء والشروط الواجب توافرها في عضو مجلس الشورى وهي:

1. أن يكون سعودي الجنسية بالأصل والمنشأ.
2. أن يكون من المشهود لهم بالصلاح والكفاية.
3. ألاَّ يقل عمره عن ثلاثين سنة.

ويتم اختيار أعضاء مجلس الشورى عن طريق التعيين من قِبَل الملك، حيث تُحدد حقوق الأعضاء وواجباتهم، وجميع شؤونهم بأمر ملكي. كما يعين الملك رئيس مجلس الشورى، ونائبه، ومساعده، والأمين العام للمجلس، ويُعفون من عملهم بأوامر ملكية، كما تُحدد مراتبهم، وحقوقهم، وواجباتهم، وكافة شؤونهم بأمر ملكي. و يؤدوا اليمين القانونية أمام الملك

## مدة مجلس الشورى:

مدة مجلس الشورى هي أربع سنوات هجرية

## فقدان العضوية والإعفاء منها:

## فقدان العضوية لأسباب تعود لإرادة العضو نفسه : أن يتقدم العضو بطلب إعفائه من العضوية.

## فقدان العضوية لأسباب خارجة عن إرادة العضو: إذا أخلَّ عضو مجلس الشورى بواجبات عمله، يتم التحقيق معه ومحاكمته

## قواعد سير العمل في مجلس الشورى:

1. يكون مقرُّ مجلس الشورى في مدينة الرياض .
2. ويعقد مجلس الشورى جلسةً عاديةً كل أسبوعين على الأقل .
3. لا يكون اجتماع مجلس الشورى نظامياً إلا إذا حضره ثلثا أعضائه على الأقل، بمن فيهم الرئيس أو من ينوب عنه.
4. لا تكون القرارات نظامية إلا إذا وافقت عليها أغلبية المجلس.
5. كما يملك رئيس المجلس دعوة مجلس الشورى إلى عقد جلسة طارئة لبحث موضوع معين.
6. يفتتح رئيس المجلس الجلسات، ويعلن انتهاءها، ويدير المناقشات خلالها، كما يشترك الرئيس في المناقشات، ويأذن بالكلام، ويحدد موضوع البحث، ويوجه نظر المتكلم إلى ضرورة الالتزام بحدود الموضوع والوقت.

# ثالثاً: اختصاصات مجلس الشورى

1. مناقشة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإبداء الرأي نحوها.
2. دراسة الأنظمة، واللوائح، والمعاهدات، والاتفاقيات الدولية، والامتيازات، واقتراح ما يراه بشأنها.
3. تفسير الأنظمة.
4. مناقشة التقارير السنوية التي تقدمها الوزارات، والأجهزة الحكومية الأخرى، واقتراح ما يراه حِيالها.
5. اقتراح مشاريع الأنظمة.
6. اختصاص رقابي: يُعطي نظام مجلس الشورى المجلس اختصاصاً رقابياً على أعمال مجلس الوزراء

## اختصاصات رئيس مجلس الشورى:

1. الإشراف على جميع أعمال المجلس.
2. تمثيل المجلس في علاقاته مع الأشخاص، والهيئات في الداخل والخارج.
3. رئاسة اجتماعات المجلس، والهيئة العامة للمجلس ، ودعوتهم لعقد جلسة طارئة عندما يتطلب الأمر ذلك.
4. رفع تقرير سنوي إلى الملك، يلخص ما قام به المجلس من أعمال، وإنجازات خلال تلك السنة.
5. رفع اقتراحات المجلس إلى الملك، حول أنظمة جديدة، أو تعديل أنظمة نافذة.

## اختصاصات نائب رئيس مجلس الشورى:

1. يقوم نائب رئيس مجلس الشورى بمعاونة رئيس المجلس في حالة حضوره
2. ويتولى صلاحياته في حالة غيابه، إذ يترأَّس نائب الرئيس جلسات المجلس

* **اختصاصات الهيئة العامة لمجلس الشورى:**

1. وضع الخطة العامة للمجلس، ولجانه، بما يُمكّنه من إنجار أعماله، وتحقيق أهدافه.
2. وضع جدول أعمال جلسات المجلس.
3. الفصل فيما يُحيله إليها رئيس المجلس أو المجلس من اعتراضات على مضمون محاضر الجلسات، أو على نتائج الاقتراع، وفرز الأصوات، أو غير ذلك من الاعتراضات التي قد تُثار أثناء جلسات المجلس، ويكون قرارها نهائياً.
4. إصدار القواعد اللازمة لتنظيم أعمال المجلس، وأعمال لجانه، وذلك بما لا يتعارض مع نظام المجلس، ولوائحه.

## اختصاصات الأمين العام لمجلس الشورى:

1. الإشراف على تحرير المحاضر.
2. إبلاغ الأعضاء بمواعيد الجلسات وجدول الأعمال.
3. القيام بكافة الأعمال التي تُحال إليه من المجلس، أو من الهيئة العامة، أو من رئيس المجلس.
4. الإشراف على شؤون المجلس المالية والإدارية التي يكون مسؤولاً عنها أمام مجلس الشورى.

# رابعاً: حقوق أعضاء مجلس الشورى

1. يحصل عضو مجلس الشورى خلال مدة عضويته على مكافأة شهرية، قدرها ثلاثة وعشرون ألف ريال سعودي .
2. يُصرف للعضو بعد اختياره مباشرةً مبلغ مالي مقطوع، يكون شاملاً لقيمة السيارة التي تؤمن للعضو، وما تتطلبه من قيادة وصيانة ومحروقات، وذلك خلال فترة العضوية المحددة بأربع سنوات.
3. يحتفظ العضو المتفرغ الذي كان قبل تعيينه في المجلس يشغل وظيفةً عامةً في الدولة بالمرتبة التي يشغلها.
4. يتمتع عضو مجلس الشورى بإجازة عادية سنوية قدرها خمسة وأربعون يوماً

## واجبات أعضاء مجلس الشورى:

1. الالتزام التام بالحيادية والموضوعية في كل ما يمارسه من أعمال داخل المجلس، وعليه أن يمتنع عن إثارة أي موضوع أمام المجلس يتعلق بمصلحة خاصة له، أو يتعارض مع مصلحة عامة.
2. الانتظام في حضور جلسات المجلس ولجانه، وعلى العضو الذي يطرأ ما يستوجب غيابه عن إحدى جلسات المجلس أو لجانه أن يُخطِر رئيس المجلس، أو رئيس اللجنة كتابةً بذلك.
3. ألاَّ يستغل عضويته في مجلس الشورى لتحقيق مصلحة خاصة.
4. ألاَّ يجمع بين عضوية المجلس، وأي وظيفة حكومية أخرى، أو إدارة شركات ما.

# الوحدة 14

# أجهزة الرقابة

**أولاً: المبادئ العامة للنظام القضائي السعودي (مهم)**

## الالتزام بالأحكام الشرعية، واستقلالية القضاء.

## كفالة حق التقاضي، والمساواة بين المتقاضين.

## تعدد درجات التقاضي.

## علنية جلسات المحاكم

## مجانية التقاضي

# ثانياً: التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية

تأخذ المملكة العربية السعودية بنظام القضاء المزدوج فهناك جهة القضاء الرئيسية والأساسية، وهي القضاء الشرعي، والتي تُعتبر صاحب الولاية العامة في الفصل في كافة أنواع المنازعات، كما توجد هناك جهة قضائية أخرى مستقلة استقلالاً تاماً تُسمَّى القضاء الإداري ممثلةً بديوان المظالم، مهمتها الفصل في المنازعات التي تقوم بين الأفراد والإدارة.

* المحكمة العليا.
* محاكم الاستئناف.
* **محاكم الدرجة الأولى، وتشمل: المحاكم العامة، المحاكم الجزائية، محاكم الأحوال الشخصية، التجارية والعمالية.**

## المحكمة العليا

تعد هذه المحكمة **أعلى محكمة في النظام القضائي الشرعي السعودي** ويكون مقرها مدينة الرياض. وفيما يتعلق بعدد أعضاء هذه المحكمة، **فلم يحدد نظام القضاء عدداً** معيناً وإنما جاء النص على أن تتشكل المحكمة العليا **من رئيس وعدد كافٍ من القضاة بدرجة رئيس محكمة استئناف**

ويكون للمحكمة العليا **هيئة عامة** برئاسة رئيس المحكمة وعضوية جميع قضاتها، تتولى القيام بالمهام التالية :

1. تقرير مبادئ عامة في المسائل المتعلقة بالقضاء.
2. النظر في المسائل التي ينص نظام القضاء – أو غيره من الأنظمة – على نظرها من قِبَل الهيئة العامة.

ولا يكون انعقاد الهيئة العامة نظامياً إلا إذا حضره **ثلثا أعضائها على الأقل** بمن فيهم الرئيس أو من ينوب عنه، وتصدر قرارات الهيئة العامة **بأغلبية للأعضاء الحاضرين**، فإن تساوت الآراء يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الجلسة، **وتعد قراراتها نهائية غير قابلة للطعن أو المراجعة** استناداً لأحكام المادة (13) بفقرتيها (3 و4) من نظام القضاء السعودي (آل الشيخ، 1411 هـ).

وتباشر المحكمة العليا اختصاصاتها من **خلال دوائر متخصصة بحسب الحاجة**، تؤلف كل منها من **ثلاثة قضاة،** باستثناء الدائرة الجزائية التي تنظر في الأحكام الصادرة بالقتل أو القطع أو الرجم أو القصاص في النفس أو فيما دونها، فإنها تؤلف **من خمسة قضاة** ويكون لكل دائرة رئيس، .

وتتولى المحكمة العليا – بالإضافة إلى الاختصاصات المنصوص عليها في نظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية - مراقبة سلامة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض معها في القضايا التي تدخل ضمن ولاية القضاء العام، وذلك في الاختصاصات الآتية الواردة حصراً .

1. مراجعة الأحكام والقرارات التي تصدرها أو تؤيدها محاكم الاستئناف، بالقتل أو القطع أو الرجم أو القصاص في النفس أو فيما دونها.
2. مراجعة الأحكام والقرارات التي تصدرها أو تؤيدها محاكم الاستئناف، المتعلقة بقضايا لم ترد في الفقرة السابقة أو بمسائل إنهائية ونحوها، وذلك دون أن تتناول وقائع القضايا، متى كان محل الاعتراض على الحكم ما يلي:
3. مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية، وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض معها.
4. صدور الحكم من محكمة غير مشكلة تشكيلاً سليما، ً طبقاً لما نص عليه في نظام القضاء، وغيره من الأنظمة.
5. صدور الحكم من محكمة أو دائرة غير مختصة.
6. الخطأ في تكييف الواقعة أو وصفها وصفاً غير سليم.

## محاكم الاستئناف:

يكون في كل منطقة محكمةَ استئناف أو أكثر، تباشر أعمالها من خلال دوائر متخصصة، تؤلف كل دائرة منها من ثلاثة قضاة، باستثناء الدائرة الجزائية التي تنظر في قضايا القتل والقطع والرجم والقصاص في النفس، أو فيما دونها فتُؤلَّف من خمسة قضاة، ويكون لكل دائرة رئيس.

## محاكم الدرجة الأولى:

* المحاكم العامة:

تُؤلَّف المحاكم العامة في المناطق من دوائر متخصصة، يكون من بينها دوائر للتنفيذ والإثباتات الإنهائية، وما في حكمها التي تكون خارجةً عن اختصاصات المحاكم الأخرى، وكتابات العدل، وتختص هذه المحاكم بالفصل في الدعاوى الناشئة عن **حوادث السير وعن المخالفات المنصوص عليها في نظام المرور** **ولائحته التنفيذية**، وتتكون كل دائرة من قاض فرد أو ثلاثة قضاة .

**المحكمة الجزائية:**

تؤلف هذه المحكمة من دوائر متخصصة هي **دوائر قضايا القصاص والحدود، ودوائر القضايا التعزيرية، ودوائر قضايا الأحداث**، وتتشكل كل دائرة من ثلاثة قضاة باستثناء القضايا التي يحددها المجلس الأعلى للقضاء فينظرها قاضٍ فرد .

* محكمة الأحوال الشخصية:

تُؤلَّف محكمة الأحوال الشخصية من دائرة أو أكثر، وتتكون كل دائرة من قاضٍ فرد أو أكثر.

* **المحاكم التجارية والعمالية**: تؤلف المحكمة التجارية والمحكمة العمالية من دوائر متخصصة وتتكون كل دائرة من قاض فرد أو أكثر وذلك وفقاً لما يحدده المجلس الأعلى للقضاء .

# ثالثاً: المجلس الأعلى للقضاء

أنشيء نظام القضاء في 1428 هـ مجلساً مهمته الإشراف والمراقبة على أداء الجهاز القضائي، وإعداد اللوائح والأنظمة اللازمة لتمكينه من القيام بعمله، حيث يتألف من رئيس يُسمّى بأمر ملكي، وعشرة أعضاء على النحو الآتي:

* رئيس المحكمة العليا.
* أربعة قضاة متفرغين بدرجة رئيس محكمة استئناف، يُسمَّون بأمر ملكي.
* وكيل وزارة العدل.
* رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام.
* ثلاثة أعضاء، يتوافر فيهم ما يشترط في قاضي استئناف يُسمَّون بأمر ملكي، وتكون مدة رئيس المجلس والأعضاء أربع سنوات هجرية قابلة للتجديد.

## اختصاصات المجلس الأعلى للقضاء:

1. النظر في شؤون القضاة الوظيفية، من: تعيين وترقية وتأديب وندب وإعارة وتدريب ونقل وإجازة وإنهاء خدمة.
2. إصدار اللوائح المتعلقة بشؤون القضاة الوظيفية بعد موافقة الملك عليها.
3. إصدار لائحة للتفتيش القضائي.
4. إنشاء محاكم متخصصة أو دمجها أو إلغاؤها، وتحديد اختصاصها المكاني والنوعي.
5. الإشراف على المحاكم والقضاة وأعمالهم في الحدود المبينة في النظام.
6. تسمية رؤساء محاكم الاستئناف ومساعديهم من بين قضاة محاكم الاستئناف، ورؤساء محاكم الدرجة الأولى،
7. إصدار قواعد تنظم اختصاصات رؤساء المحاكم وصلاحياتهم، ومساعديهم.
8. إصدار قواعد تبين طريقة اختيار القضاة، وإجراءات تفريغهم للدراسة، وضوابطه.
9. تنظيم أعمال الملازمين القضائيين.
10. تحديد الأعمال القضائية النظيرة المطلوبة لشغل الدرجات القضائية.
11. رفع ما يراه من المقترحات ذات الصلة بالاختصاصات المقررة له.
12. إعداد تقرير شامل في نهاية كل عام، يتضمن الإنجازات التي تحققت والمعوقات ، ورفعه إلى الملك.

وينعقد المجلس الأعلى للقضاء برئاسة رئيسه مرةً كل شهرين على الأقل، وكلما دعت الحاجة إلى ذلك، ويكون انعقاده نظامياً بحضور أغلبية الأعضاء، وتصدر قراراته بأغلبية المجلس. وفي حالة غياب رئيس المجلس يحلُّ محله رئيس المحكمة العليا.

# رابعاً: شؤون القضاة

أورد نظام القضاء مجموعةً من الأحكام الخاصة بمنتسبي السلك القضائي، من حيث شروط تعيينهم، وترقيتهم وضمانات استقلالهم وحالات انتهاء خدمتهم، وذلك على النحو التالي:

## شروط تعيين القضاة:

1. أن يكون سعودي الجنسية بالأصل.
2. أن يكون حسن السيرة والسلوك.
3. أن يكون متمتعاً بالأهلية الكاملة للقضاء، بحسب ما نُصّ عليه شرعاً.
4. أن يكون حاصلاً على شهادة إحدى كليات الشريعة بالمملكة، أو شهادة أخرى معادلة لها، بشرط أن ينجح في الحالة الأخيرة في امتحان خاص يُعدُّه المجلس الأعلى للقضاء.
5. ألاَّ يقل عمره عن أربعين سنة، إذا كان تعيينه في درجة قاضي استئناف، وعن اثنتين وعشرين سنة، إذا كان تعيينه في إحدى درجات السلك القضائي الأخرى.
6. ألاَّ يكون محكوماً عليه بجريمة مخلّة بالدين أو الشرف، أو صدر في حقه قرار تأديبي بالفصل من وظيفة عامة، ولو كان قد رُد إليه اعتباره.

## نقل القضاة وندبهم وإجازاتهم:

1. لاَّ يتم نقل أعضاء السلك القضائي، أو ندبهم داخل السلك القضائي إلا بقرار من المجلس الأعلى للقضاء.
2. لا يجوز نقل أعضاء السلك القضائي، أو ندبهم أو إعارتهم خارج السلك القضائي إلا بأمر ملكي
3. تكون مدة الندب أو الإعارة **سنة واحدة قابلة للتجديد** ، على أنه يجوز لرئيس المجلس الأعلى للقضاء في الحالات الاستثنائية أن يندب أحد أعضاء السلك القضائي داخل السلك أو خارجه لمدة **لا** **تتجاوز 3 أشهر في العام الواحد** .

## انتهاء خدمة القضاة:

1. بلوغ القاضي سن السبعين.
2. الوفاة.
3. قبول استقالة القاضي.
4. قبول طلب القاضي الإحالة على التقاعد طبقاً لنظام التقاعد المدني.
5. عدم صلاحية القاضي للقضاء خلال مدة التجربة المقررة نظاماً بسنتين من تاريخ مباشرة العمل.
6. عجز القاضي عن مباشرة عمله بعد انقضاء الإجازة المرضية، أو أنه لا يستطيع القيام بوظيفته الوجه اللائق.
7. حصول القاضي على تقدير أقل من المتوسط في تقرير الكفاية ثلاث مرات متتالية.
8. إنهاء خدمة القاضي لأسباب تأديبية.

# الوحدة الخامسة عشرة

# الأنظمة والمؤسسات المكملة للنظام الدستوري في المملكة

# أولاً: نشأة ديوان المظالم

1. أنشئت **شعبة المظالم** بديوان مجلس الوزراء عام 1373 ه تختص بتلقي التظلمات والبت فيها وفي عام 1374 هـ.
2. صدر بعد ذلك مرسوم ملكي تحولت بموجبه شعبة ديوان المظالم من كونها إدارة في مجلس الوزراء إلى ديوان مستقل
3. أصدر رئيس الديوان قرارا في ١٣٧٩ بوضع نظام داخلي لديوان فأصبح لديوان المظالم اختصاص قضائي واضح.
4. وفي عام 1402 صدر نظام جديد لديوان المظالم اعتبره **هيئة قضاء إداري مستقلة** ترتبط مباشرة بالملك.
5. **ثم صدر نظام جديد لديوان المظالم عام1428 هـ** .

# ثانياً: تشكيل ديوان المظالم

ديوان المظالم هو هيئة قضاء إداري مستقلة، يرتبط مباشرةً بالملك، ويكون مقرُّه مدينة الرياض، ويتمتع قضاة الديوان بالضمانات المنصوص عليها في نظام القضاء، ويلتزمون بالواجبات المنصوص عليها فيه.

ويتألف ديوان المظالم من **رئيس بمرتبة وزير ونائب رئيس أو أكثر وعدد كاف من القضاة**، ويلحق به العدد اللازم من الباحثين والفنيين والإداريين ونحوهم، كما يتم تعيين **نواب رئيس الديوان** بأمر ملكي ممن تتوفر فيهم شروط شغل درجة رئيس محكمة استئناف .

**الاختصاصات التي يمارسها أعضاء ديوان المظالم، فتتمثل فيما يلي**:

* **رئيس الديوان:** يتم تعيينه وإنهاء خدماته **بأمر ملكي**، وهو بدرجة وزير يتولى تنظيم العمل بالديوان، ويكون رئيس الديوان المشرف الأعلى على سياسة الديوان وأعماله ويتولى الإشراف الإداري والمالي عليه، كما يمثل الديوان في علاقاته مع الوزارات والجهات الحكومية الأخرى وهو المسؤول عن الديوان أمام الملك .
* **نائب رئيس الديوان:** يتم تعيينه وإنهاء خدماته **بأمر ملكي** وهو يعاون الرئيس في إدارة أعمال الديوان ضمن حدود الصلاحيات المخول له في المرسوم الملكي بتعيينه، وينوب عن الرئيس في مهامه، ويمارس جميع صلاحياته عند غيابه وفقاً لأحكام النظام الداخلي للديوان .
* يوجد في الديوان مكتب للشؤون الفنية من رئيس وعدد من القضاة والفنيين والباحثين، حيث يختص هذا المكتب بإبداء الرأي وإعداد البحوث والدراسات وغير ذلك من الأمور التي يطلبها منه رئيس الديوان، ويقوم المكتب في نهاية كل عام بتصنيف الأحكام التي أصدرتها محاكم الديوان، ومن ثم طبعها ونشرها في مجموعات، ويرفع نسخة منها مع التقرير المعد من قبله .

## الفرق بين القضاة والموظفين الإداريين في ديوان المظالم

يفرّق نظام ديوان المظالم الصادر لعام 1428ه بين نوعين من العاملين في الديوان

1. أعضاء الديوان، الذين يتشكل منهم الجهاز القضائي.

يخضعون في تعيينهم، وترقيتهم، وإحالتهم على التقاعد لنفس الشروط المقررة في نظام القضاء

1. الموظفين الفنيين، والإداريين، الذين يقومون بالأعمال المساندة والمستخدمين.

فيُطبق عليهم نظام الخدمة المدنية ولوائحه،

# ثالثاً: محاكم ديوان المظالم

تتكون محاكم ديوان المظالم من محكمة إدارية عليا، ومحاكم استئنافية إدارية، ومحاكم إدارية، وذلك على النحو التالي:

## المحكمة الإدارية العليا

1. مقر المحكمة الإدارية العليا **مدينة الرياض**.
2. تؤلف من رئيس وعدد كاف من القضاة **بدرجة رئيس محكمة استئناف**، .
3. يسمى رئيس المحكمة الإدارية العليا **بأمر ملكي** ولا تنهى خدماته إلا **بأمر**
4. يكون للمحكمة الإدارية العليا هيئة عامة برئاسة رئيس المحكمة وعضوية جميع قضاتها، ويكون أقدم قضاتها نائباً له عند غيابهِ. وتنعقد الهيئة برئاسة الرئيس أو نائبه، ولا يكون انعقادها نظامياً إلا إذا حضره ثلثا أعضائها على الأقل، بمن فيهم الرئيس، أو من ينوب عنه، وتصدر قراراتها بأغلبية أعضائها.

**اختصاصات المحكمة الإدارية العليا**

تختص المحكمة الإدارية العليا بالنظر في الاعتراضات على الأحكام التي تصدرها محاكم الاستئناف الإدارية، إذا كان محل الاعتراض على الحكم ما يأتي:

1. مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية، أو الأنظمة التي لا تتعارض معها، أو الخطأ في تطبيقها، أو تأويلها.
2. صدوره عن محكمة غير مختصة.
3. صدوره عن محكمة غير مكونة وفقاً للنظام.
4. الخطأ في تكييف الواقعة، أو في وصفها.
5. فصله في نزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين طرفي الدعوى.
6. تنازع الاختصاص بين محاكم الديوان».

## محاكم الاستئناف الإدارية

تتكون هذه المحاكم من رئيس، وعدد كافٍ من القضاة لا تقل درجتهم عن درجة قاضي استئناف.أما اختصاصات محاكم الاستئناف الإدارية، « تتولى محاكم الاستئناف الإدارية النظر في الأحكام القابلة للاستئناف الصادرة من المحاكم الإدارية، وتحكم بعد سماع أقوال الخصوم وفق الإجراءات المقررة نظاماً ».

## المحاكم الإدارية

تتكون هذه المحاكم من رئيس، وعدد كافٍ من القضاة، وتباشر اختصاصاتها من خلال دوائر متخصصة من ثلاثة قضاة، ويجوز أن تكون من قاضٍ واحد. وتختص المحاكم الإدارية كما نصَّت عليها المادة (13) من نظام ديوان المظالم بالفصل في الأمور التالية:

1. الدعاوى المتعلقة بالحقوق المقررة في نظم الخدمة المدنية والعسكرية، والتقاعد لموظفي الحكومة ومستخدميها.
2. دعاوى إلغاء القرارات الإدارية النهائية التي يقدمها ذوو الشأن، متى كان مرجع الطعن عدم الاختصاص، أو وجود عيب في الشكل، أو عيب في السبب، أو مخالفة النظم واللوائح، أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها، أو إساءة استعمال السلطة، بما في ذلك القرارات التأديبية، والقرارات التي تصدرها اللجان شبه القضائية والمجالس التأديبية. .
3. دعاوى التعويض التي قدمها ذوو الشأن عن قرارات، أو أعمال جهة الإدارة.
4. الدعاوى المتعلقة بالعقود التي تكون جهة الإدارة طرفاً فيها.
5. الدعاوى التأديبية التي ترفعها الجهة المختصة.
6. المنازعات الإدارية الأخرى.
7. طلبات تنفيذ الأحكام الأجنبية، وأحكام المحكِّمين الأجنبية.

**وفي جميع الأحوال، فإنه لا يجوز لمحاكم ديوان المظالم النظر في الدعاوى المتعلقة بأعمال السيادة**

وإذا رفعت دعوى ما خاصة بموضوع واحد أمام إحدى محاكم الديوان وأمام أي جهة أخرى تختص بالفصل في بعض المنازعات ولم تتخل إحداهما عن نظرها أو تخلتا كلتاهما؛ فيرفع طلب تعيين الجهة المختصة إلى **لجنة الفصل في تنازع الاختصاص** التي تؤلف من ثلاثة أعضاء هم **عضو من المحكمة الإدارية العليا يختاره رئيس المحكمة، وعضو من الجهة الأخرى يختاره رئيس الجهة، وعضو من مجلس القضاء الإداري يختاره رئيس المجلس ويكون رئيساً لهذه اللجنة**. كما تختص هذه اللجنة بالفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادر أحدهما من محاكم الديوان والآخر من الجهة الأخرى، وتفصل في هذه الدعاوى وفقاً للأحكام والإجراءات الواردة في نظام القضاء

# رابعاً: مجلس القضاء الإداري

تم إنشاء هذا الجهاز على غرار المجلس الأعلى للقضاء ليكون له نفس الصلاحيات المنصوص عليها في نظام القضاء، ويكون لرئيس **مجلس القضاء الإداري** بالنسبة لديوان المظالم الاختصاصات نفسها المقررة لرئيس المجلس الأعلى للقضاء ويتشكل مجلس القضاء الإداري من التاليين:

* رئيس ديوان المظالم رئيساً.
* رئيس المحكمة الإدارية العليا عضواً.
* أقدم نواب رئيس الديوان عضواً.
* أربعة قضاة ممن يشغلون درجة قاضي استئناف يُسمَّون أعضاءً بأمر ملكي.

## مهام مجلس القضاء الإداري

1. النظر في شؤون القضاة الوظيفية، من: تعيين، وترقية، وتأديب، وندب، وإعارة، وتدريب، ونقل، وإجازة، وإنهاء خدمة.
2. إصدار اللوائح المتعلقة بشؤون القضاة الوظيفية بعد موافقة الملك عليها.
3. إصدار لائحة للتفتيش القضائي.
4. إنشاء محاكم أو دمجها، أو إلغاؤها، وتحديد اختصاصها المكاني والنوعي.
5. الإشراف على المحاكم والقضاة، وأعمالهم، في الحدود المبينة في نظام ديوان المظالم.
6. تسمية رؤساء محاكم الاستئناف، ومساعديهم من بين قضاة محاكم الاستئناف ورؤساء محاكم الدرجة الأولى .
7. إصدار قواعد تنظم اختصاصات وصلاحيات رؤساء المحاكم ومساعديهم.
8. إصدار قواعد تبين طريقة اختيار القضاة، وإجراءات وضوابط تفريغهم للدراسة.
9. تنظيم أعمال الملازمين القضائيين.
10. تحديد الأعمال القضائية النظيرة المطلوبة لشغل الدرجات القضائية.

وينعقد مجلس القضاء الإداري برئاسة رئيسه مرةً كل شهرين على الأقل، وكلما دعت الحاجة إلى ذلك، ولا يكون انعقاد المجلس نظامياً إلا بحضور خمسة من أعضائه على الأقل، وتصدر قراراته بأغلبية المجلس، وفي حالة غياب رئيس المجلس يحلُّ محله رئيس المحكمة الإدارية العليا. ويكون للمجلس أمانة عامة يتم اختيار أمينها العام من بين القضاة.